

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 9-2008/6/12

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات المُراجعة لفترة السنتين
(2006-2007): القسم الثالث

مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي
للفترة 2006-2007

مقدمة للمجلس للموافقة



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2008/6-A/1/3

25 April 2008

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب المراجع الخارجي: السيد: G. Miller رقم الهاتف: 0044-207798-7136

المراجع الخارجي، المكتب الوطني السيد: R. Clark رقم الهاتف: 066513-2577
لمراجعة الحسابات المملكة المتحدة:

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

تقرير المراجع الخارجي



International Audit

مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2006-2007

يقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات الذي يرأسه المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي.

والمراجع الخارجي معيّن من قِبَل المجلس التنفيذي طبقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات البرنامج بموجب المادة الرابعة عشرة من النظام المالي، فإنه يملك، طبقاً للمهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة في البرنامج. ونظام المحاسبة وإجراءات المراقبة المالية الداخلية.

ويقدم المكتب خدمات المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، وهو يعمل في استقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويعمل لدى المكتب فريق متخصص من الموظفين المؤهلين مهنيًا ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وتهدف عملية مراجعة الحسابات إلى توفير ضمانات مستقلة للمجلس التنفيذي؛ وتعزيز الإدارة المالية والتسيير في البرنامج، ودعم الأهداف التي يعمل على تحقيقها من خلال المراقبة الخارجية.

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالسيد:

Graham Miller

مدير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات

157-197 Buckingham Palace Road,

London, SW1W 9SP

رقم الهاتف: +44 (0)20 77987136

البريد الإلكتروني: graham.miller@nao.gsi.gov.uk

الفقرات

المحتويات

10-1	ملخص
40-11	النتائج التفصيلية
42-41	متابعة تقرير المراجع الخارجي للفترة 2004-2005
43	شكر وتقدير
الملحق ألف	نطاق عملية مراجعة الحسابات ونهجها

ملخص

• تكوين رأي غير متحفظ عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج للفترة 2006-2007

• التعليق على برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة السنتين

• ملاحظات وتوصيات لتحسين الإدارة المالية والتسيير

النتائج العامة للمراجعة

- 1- قمنا بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للنظام المالي وبما يتفق والمعايير المحاسبية لمراجعة الحسابات.
- 2- ولم تكشف عملية مراجعة الحسابات عن أية جوانب ضعف أو أخطاء نرى أنها تؤثر في دقة واكتمال وصحة الكشوف المالية ككل؛ وأكد رأي المراجع الخارجي أن الكشوف المالية تعبر بأمانة عن الوضع المالي بجميع جوانبه المادية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ونتائج عمليات التدفقات النقدية للفترة المنتهية، وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والسياسات المحاسبية المعمول بها في برنامج الأغذية العالمي.
- 3- ويتضمن الملحق ألف النطاق العام لعملية مراجعة الحسابات والنهج الذي سارت عليه، وهو ما قمنا بإبلاغه إلى الأمانة في استراتيجية تفصيلية بشأن عملية مراجعة الحسابات. وفيما يلي عرض موجز لأهم الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة المالية، وأما التعليق التفصيلي على المسائل المتعلقة بالمراجعة النهائية فتد في القسم المعنون "النتائج التفصيلية".

برنامج عمل المراجع الخارجي

- 4- عرضنا برنامج عملنا للفترة 2006-2007 على دورة المجلس التنفيذي للبرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2006⁽¹⁾، وأخذنا في الاعتبار آراء أعضاء المجلس في المسائل التي من المحتمل أن يتناولها التقرير بخصوص تلك الفترة. ويعرض الجدول 1 مجالات المواضيع التي يغطيها تقرير مراجعة الحسابات الذي عُرض على المجلس في إطار هذا البرنامج.

(1) الوثيقة WFP/EB.2/2006/5-E/1

الجدول 1: الأعمال المنجزة في إطار برنامج عمل المراجع الخارجي للفترة 2006-2007

الموضوع	تاريخ دورة المجلس	تقرير المراجعة
أعمال المراجعة المقرر إجراؤها لحسابات فترة السنتين 2006-2007، مع مراعاة اقتراحات المجلس التنفيذي بشأن المواضيع المحتملة في تقرير مراجعة الحسابات.	نوفمبر/تشرين الثاني 2006	برنامج عمل المراجع الخارجي للفترة 2006-2007
تقديم ضمانات مستقلة إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى فعالية تكلفة حماية وإدارة الأموال المحتفظ بها ومدى إتاحتها للاستعمال الملائم.	فبراير/شباط 2007	استعراض إدارة الخزنة
كيفية إدارة البرنامج لاستثماراته في الأنشطة المرتبطة بتحسين صورته العامة.	يونيو/حزيران 2007	تكاليف وفوائد المبادرات الجديدة لتحسين صورة البرنامج
استعراض مدى إسهام تطبيق اللامركزية في فعالية تكاليف تخصيص الموارد.	أكتوبر/تشرين الأول 2007	هل استجابت اللامركزية لاحتياجات البرنامج التشغيلية
عُرض مشروع التقرير على الأمانة في 23 مارس/آذار 2008 في انتظار تعليقات المدير التنفيذي.	يتوقع عقدها في نوفمبر/تشرين الأول 2008	التقرير الثاني عن الإدارة القائمة على النتائج: الإدارة من أجل تحقيق النتائج
هذا التقرير الحالي عن مراجعتنا للكشوف المالية للفترة 2006-2007.	يونيو/حزيران 2008	تقرير مراجعة الكشوف المالية لفترة السنتين ورأي المراجع الخارجي

5- تتمثل الحصيلة النهائية لبرنامج عملنا للفترة 2006-2007 في تقريرنا عن "تركيز الإدارة على النتائج - الاستعراض الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج". وتم عرض مشروع هذا التقرير على المدير التنفيذي لإبداء تعليقاته عليه في مارس/آذار 2008، ومن المتوقع إتاحتها خلال دورة المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران. على أن الأمانة أخطرتنا أنها لن تتمكن من تقديم تعليقاتها على مشروع التقرير في وقت يسمح بعرضه على دورة يونيو/حزيران. ولذلك فإننا نتوقع إتاحة التقرير للمجلس في دورته التي ستعقد في خريف عام 2008، وهو ما سيمكّن المجلس من النظر ليس في استنتاجات المراجع الخارجي فحسب، بل وكذلك في الاستجابة الموضوعية من الأمانة لتوصيات المراجعة.

6- وإضافة إلى تقارير المراجعة المتعلقة بالإدارة أو الأداء فإن برنامجنا يشمل زيارات قام بها فريق مراجعة الحسابات إلى مكاتب البرنامج وعملياته في 14 بلداً، بما في ذلك ستة مكاتب إقليمية، وثلاثة من مكاتب الاتصال، وخمسة مكاتب قطرية، حيث قمنا باستعراض الضوابط المتبعة خلال فترة السنتين وأجرينا اختباراً موضوعياً للمعاملات في كل موقع. وقمنا بعد كل زيارة بتسليم رسائل إدارية إلى الأمانة مشفوعة باستنتاجاتنا وتوصياتنا. وأجرينا استعراضاً مكتيباً، كما قمنا بتحليل المعاملات غير العادية المسجلة في المكتب الإقليمي السابع واثنتين من المكاتب القطرية الأخرى وحصلنا على إيضاحات مرضية بشأنها.

مراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي
للفترة 2006-2007

7- وقمنا، إلى جانب برنامج عمل فترة السنتين، بإنجاز عدد من الأعمال الإضافية المبينة في الجدول 2.

الجدول 2: المخرجات الإضافية للمراجعة الخارجية في الفترة 2006-2007		
الموضوع	تاريخ دورة المجلس	تقرير المراجعة
استعراض المراجعة الخارجية للتقدم المحرز في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	يونيو/حزيران 2007	إعداد الكشوف المالية لعام 2006.
المراجعة الخاصة للحسابات التي طلبها المجلس التنفيذي لعمليات البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.	يونيو/حزيران 2007	أنشطة البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
إصدار توجيهات خاصة للمنظمات الدولية المتعاملة مع المكتب الوطني للمراجعة ومجتمع الأمم المتحدة عامة بشأن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإعداد عمليات مراجعة الحسابات بغرض مساعدة المنظمات وموظفي المالية التابعين لها في التغيير الكبير الذي شمل الانتقال من المعايير المحاسبية المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	لا يوجد	دليلان من المكتب الوطني للمراجعة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
المشورة المستقلة والمتعلقة بأفضل الممارسات المرتبطة بلجنة مراجعة الحسابات في البرنامج حسب ما طلبه رئيس المجلس التنفيذي.	عُرضت على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2008	ورقة مشورة بشأن اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات

8- ويؤكد التقرير الجامع لمراجعة الحسابات للفترة 2006-2007 نطاق عملية المراجعة التي قمنا بها والنهج الذي سارت عليه، ويشير إلى أهم القضايا الناشئة عن أعمال المراجعة المالية التي قمنا بها في المقر الرئيسي للبرنامج والزيارات التي أجريناها إلى المكاتب الإقليمية والقطرية. ويتناول القسم المتعلق بالنتائج التفصيلية مسائل التسيير والإدارة؛ والمجالات المواضيعية الناشئة عن تغطيتنا الميدانية؛ والملاحظات على التقارير المالية والرقابة الداخلية على إعداد كشوف المالية.

9- كما نتناول في التقرير التغييرات التي طرأت على طريقة العرض في الكشوف المالية في إطار جهود الأمانة لتحسين جودة وموثوقية المحاسبة والتقارير المالية في البرنامج، والتحضير لإدخال الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من عام 2008. وقمنا أخيراً، كإجراء من إجراءات الممارسة السليمة، باستعراض وإعداد تقرير عن التقدم العام الذي أحرزته الأمانة استجابة لتوصياتنا في تقرير المراجع الخارجي السابق للفترة 2004-2005.

التوصيات

10- يتضمّن هذا التقرير عشر توصيات بشأن ما يلي:

- تنفيذ الإدارة المترابطة للمخاطر وتقييم الأداء وفقاً لجدول أعمال إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة؛
- كفاءة التخطيط الملائم لتعاقب الموظفين في الوظائف الرئيسية؛
- زيادة فعالية الحوار بين المجلس التنفيذي والإدارة أثناء نظر المجلس في تقارير المراجع الخارجي؛
- تشجيع مواصلة تطوير أداة الإدارة من خلال استخدام المؤشرات المرتبطة بالأداء؛
- الاسترداد الفوري للتكاليف من الشركاء المتعاونين؛
- التخطيط الملائم للمشتريات على المستوى الإقليمي؛
- النظر في تحديد فترة نهائية أقصر قبل إقفال الحسابات لإعداد الكشوف المالية؛
- مواصلة التقدّم نحو الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- تصفية المقبوضات المستحقة في الوقت المناسب؛
- التسجيل الكامل لخسائر السلع في التقرير السنوي عن خسائر ما بعد التسليم الذي يُعرض على المجلس التنفيذي.

النتائج التفصيلية

- مسائل التسيير والإدارة في سياق جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة
- النتائج المواضيعية التي خلصت إليها التغطية الميدانية، بما في ذلك التقارير الشهرية والإدارة المالية
- التقارير المالية والرقابة الداخلية، وبخاصة ما يتعلق منها بالوضع المالي ومراقبة الإدارة لعملية إعداد الكشوف المالية
- التقدّم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- التدليس، والإكراميات، والمبالغ المشطوبة، والالتزامات الطارئة

مسائل التسيير والإدارة

- 11- ما زالت الأمم المتحدة تجري دراسة نقدية لترتيباتها بشأن التسيير والإدارة بغرض إدخال تغييرات وتحسينات رئيسية في مجالات من قبيل الإبلاغ المالي والمساءلة وإدارة المخاطر والأداء، ولجان مراجعة الحسابات، استناداً إلى تقرير الاستعراض الشامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة لعام 2006.⁽²⁾
- 12- وواصلنا خلال الفترة 2006-2007 تشجيع تعزيز ترتيبات الإدارة في البرنامج وإسداء المشورة بشأنها. وقمنا على وجه الخصوص بدراسة نهج إدارة المخاطر الذي حددته الأمم المتحدة باعتباره عنصراً رئيسياً في الإدارة الفعّالة.

إدارة المخاطر

- 13- مضت الأمانة قدماً خلال فترة السنتين في وضع ترتيبات إجراءات التقييم المنتظم للمخاطر، وشملت الصورة العامة للمخاطر في البرنامج في مارس/آذار 2008 ست فئات رئيسية من المخاطر:
- تغييرات البيئة الخارجية التي تؤثر على دور البرنامج؛
 - مخاطر السمعة بسبب تدني الإنجاز وضعف أو عدم كفاية ضوابط الإدارة؛
 - عدم كفاية التمويل لتلبية احتياجات المستفيدين؛
 - زيادة الطلب؛
 - الحافز والمرونة بين الموظفين؛
 - الأمن.

(2) الوثيقة A/60/883

14- ونعتقد أن فئات المخاطر هذه تبين بوضوح الطابع المترابط لصورة مخاطر المنظمة. ويمكن للبيئة الخارجية التي يعمل فيها البرنامج أن تؤثر على الطلب والتمويل بسبب ارتفاع تكاليف الأغذية والوقود؛ كما ترتبط قدرة المانحين على تقديم التمويل بالاتجاهات الاقتصادية المحلية. وقد يؤدي ازدياد الطلب بدوره إلى ازدياد الحاجة إلى الموظفين من ذوي المهمة العالية والمرونة، ويتطلب فعالية في ترتيبات أولويات استجابة الأمانة للعوامل المثيرة للقلق، مثل الأمن. وقد نزداد أهمية تلك المسائل المثيرة للقلق نتيجة ازدياد الطلب من المستفيدين. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة لوضع ترتيبات منهجية لإدارة المخاطر خلال الفترة 2006-2007، فلم يتم حتى الآن تعميم تلك الترتيبات ودمجها في أساليب العمل التشغيلية للإدارة على الرغم من الأولوية العليا التي توليها الأمانة للإدارة البديهيّة للمخاطر على أساس التقييم والخبرة.

التوصية 1: نشجع الأمانة على مواصلة متابعة الإدارة المترابطة للمخاطر وتقييم الأداء والمتطلبات التشغيلية وفقاً لجدول أعمال إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة.

15- ولاحظنا أثناء إجرائنا لمراجعة الحسابات جانبين نعتقد أن أمام البرنامج إمكانية مباشرة لتحسينهما في الترتيبات القائمة للإدارة والمساءلة:

- تخطيط تعاقب الموظفين للتعويض عن فقدان الموظفين ذوي الخبرة في الحالات التي حدث أو سيحدث فيها فقدان كبار الموظفين ذوي الخبرة الذين يضطرون بدور أساسي في العمليات والإدارة ومشروعات إدارة التغيير الرئيسية، بما في ذلك النقل غير المتوقع لرئيس موظفي العمليات الذي يرأس إدارة العمليات، وتقاعد موظفي الأمانة التنفيذيين الأكثر خبرة؛
- المساءلة التي تحققت على مستوى الجهاز الرئاسي فيما يتعلق بالرقابة الخارجية حيث يتكرر وقوع فارق زمني بين نظر المجلس التنفيذي في تقارير المراجعة الخارجية وبين رد الإدارة بعد ذلك على توصيات المراجعة. وقد يؤدي تأجيل الحوار الفعّال بين المجلس التنفيذي والأمانة حول توصيات المراجعة أثناء عرض تقارير المراجعة على المجلس إلى الحد من قدرة المجلس على الانخراط تماماً في القضايا المعروضة عليه.

التوصية 2: نوصي الأمانة باتخاذ خطوات لكفالة التخطيط الملزم لتعاقب الموظفين بغرض التصدي للآثار المتوقعة من انتهاء خدمة الموظفين ذوي الخبرة في الأمانة؛ وإتاحة شغل الوظائف الرئيسية حيثما أمكن للتخفيف من آثار ترك الخدمة أو الانتقال بين منظمات الأمم المتحدة.

التوصية 3: نوصي المجلس التنفيذي بالنظر في مدى ملاءمة التماس موقف الأمانة وردها الأولي على توصيات المراجعة أثناء نظر المجلس في تقارير المراجعة الخارجية من أجل إقامة حوار مفيد وتحسين المساءلة.

النتائج المواضيعية المستخلصة من التغطية الميدانية

التقارير الشهرية

- 16- طلبت الأمانة طيلة فترة السنتين من كل مكتب إقليمي رفع تقارير شهرية على أساس المؤشرات المالية الرئيسية، بما في ذلك مبالغ السلف التي لم تسترد لأكثر من 90 يوماً وطلبات التوريد أو أوامر الشراء المفتوحة لأكثر من 180 يوماً. وتشمل هذه التقارير عدد البنود المعلقة في كل مكتب قطري.
- 17- وقامت الأمانة بإدخال أداة جديدة في عام 2007 يطلق عليها اسم آلية التتبع لتمكين الإدارة من الوقوف بسهولة على عدد البنود المعلقة التي تتجاوز تلك المؤشرات. وتتيح هذه الآلية التحليلية نطاقاً أوسع لمراقبة الإدارة والضوابط المالية؛ وتيسر وضع أهداف للأداء على أساس النتائج بغرض تخفيض عدد البنود المعلقة مقابل كل مؤشر والوصول بها إلى مستويات مقبولة.

التوصية 4: *نشجع الأمانة على مواصلة وضع أهداف للأداء على أساس النتائج استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية المسجلة في التقارير المالية الشهرية وآلية التتبع التي يمكن على أساسها تقييم أداء المقر الرئيسي والإدارة الإقليمية.*

الإدارة المالية

- 18- قمنا خلال زيارتنا الميدانية إلى أربعة عشر مكتباً بتحديد ضوابط الإدارة العامة في الحالات التي رأينا فيها إمكانية تقاسم الممارسات السليمة وتوسيعها لتشمل المكاتب القطرية أو الإقليمية الأخرى. ومثال ذلك أن المكاتب الإقليمية الثلاثة انتهت من إجراء زيارات إلى المكاتب القطرية في أقاليمها لإسداء المشورة إليها بشأن مدى كفاية ضوابط الإدارة المالية، والأهم من ذلك هو إنشاء عملية لتتبع التوصيات.
- 19- على أن النتائج المستخلصة من زيارتنا تشير كذلك إلى وجود مسائل متكررة مماثلة مثيرة للقلق حيال مدى دقة الرقابة والإشراف الإداري في المنظمة ككل. ويمكن لبعض الجوانب المحددة في استنتاجاتنا أن تتطوي على أثر سلبي على دقة السجلات المحاسبية، ويمكن، إذا لم يتم التصدي لها، أن تؤثر على الكشوف المالية لعام 2008 التي تعتمز الأمانة إعدادها في إطار المتطلبات الصارمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتبين لنا على وجه الخصوص أن ثمة فرصة لتحقيق ما يلي:

- زيادة سرعة وكفاءة استرداد التكاليف من الحكومات المضيفة والبائعين في ثمانية مكاتب؛
- زيادة تنظيم وفعالية تخطيط الشراء في خمسة من المكاتب التي قمنا بزيارتها وذلك بغرض تعزيز ضوابط الميزانية والحد من مخاطر التدليس؛ والحفاظ على كفاءة الشراكات؛ والحد من احتمالات وقوع منازعات مع البائعين.

التوصية 5: نوصي الأمانة بمواصلة جهود الاسترداد الفوري للتكاليف من الشركاء المتعاونين.

التوصية 6: نوصي الأمانة بتحديد مستوى ملائم من التخطيط المنظم لعمليات الشراء على المستوى الإقليمي حيثما يكون ذلك فعّالاً من حيث التكلفة.

التقارير المالية والرقابة الداخلية

20- تؤثر طريقة جمع وتحليل واستخدام معلومات الإدارة المالية في اتخاذ القرارات في أي منظمة تأثيراً مباشراً على إدارة المنظمة وتحقيق أهدافها.

الوضع المالي

21- في إطار إجراء اتنا القياسية المعمول بها في مراجعة الحسابات، نؤكد أن الأساس الذي يستند إليه تقرير الأمانة في الجزء الأول من الكشوف المالية يتفق مع البيانات المالية الواردة في الجزء الثاني. وتتعلق التفسيرات والاستنتاجات الواردة في الجزء الأول بالإدارة. وقد تناولنا الجوانب الرئيسية للوضع المالي للبرنامج لمساعدة المجلس التنفيذي على فهم الوضع المالي الحالي والاطمئنان إليه في سياق التغييرات التي طرأت على طريقة العرض والسياسات المحاسبية.

الإيرادات والمصروفات

22- انخفضت إيرادات الأموال النقدية والمساهمات العينية خلال فترة السنتين بنحو ثمانية في المائة من 6.1 مليار دولار أمريكي خلال فترة السنتين 2004-2005 لتصل إلى 5.6 مليار دولار أمريكي خلال فترة السنتين 2006-2007. وظلت الإيرادات الإجمالية ثابتة نسبياً، حيث لم تنخفض إلا بنسبة 5 في المائة من 6.31 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2004-2005 لتصل إلى 5.96 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2006-2007 بعد السماح بزيادة إيرادات الفوائد والإيرادات المتنوعة وتحسين إدارة سعر الصرف الأجنبي وذلك أساساً من خلال التحوط من مخاطر تقلبات سعر الصرف الناشئة عن مدفوعات رواتب الموظفين باليورو كما هو مبين في المذكرة 2دال4 في الكشوف المالية.

23- ومن المتوقع في أي منظمة تعتمد تماماً على المساهمات الطوعية أن تسير المصروفات الكلية في نفس اتجاه الإيرادات. ويؤكد الكشف الأول أن المصروفات انخفضت بنسبة 5 في المائة من 6.1 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2004-2005 لتصل إلى 5.8 مليار دولار أمريكي في الفترة 2006-2007.

إدارة الأموال النقدية

24- تمثل إدارة الموارد النقدية للبرنامج تحدياً مستمراً في كفالة ملاءمة الاحتياطيّات للحفاظ على القدرة التشغيلية بدون تقييد الاستجابة لطلبات المعونة الإنسانية. وفي نهاية عام 2007، بلغت النقدية التشغيلية المتاحة⁽³⁾ ما قيمته 5 أشهر من متوسط المصروفات خلال فترة السنتين 2006-2007 مقارنة بما مقداره 4.4 أشهر في نهاية عام 2005. وعلى

(3) النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل/المصروفات (24)

الرغم من أن ذلك يشير إلى حدوث تحسُّن طفيف في الوضع المالي فإن الموارد النقدية يمكن تخصيصها لأنشطة معينة، ويجب توخي الحذر في افتراض أن الأموال ستدعم تلك الفترات بدون مساهمات إضافية من المانحين.

الأصول والخصوم

25- قمنا باستعراض العلاقة بين الأصول الحالية بعد استبعاد الاستثمارات الطويلة الأجل والخصوم الحالية المشار إليها في الكشف الثاني من الكشوف المالية كإجراء لقياس الوضع المالي للبرنامج أثناء وضع الميزانية. وقمنا بدراسة قدرة البرنامج على أداء التزاماته القصيرة الأجل (الديون والحسابات المستحقة السداد) باستخدام الأصول القصيرة الأجل (النقدية والحسابات المستحقة القبض). وعلى الرغم من عدم حدوث أي تغيير في مستوى الأصول الحالية، فقد ازدادت الخصوم الحالية زيادة كبيرة من 317 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 540 مليون دولار أمريكي مقارنة بفترة السنتين السابقة.

استنتاج بشأن الوضع المالي

26- يشير تحليلنا عموماً إلى أن الوضع المالي للبرنامج ظل ثابتاً نسبياً خلال الفترة 2006-2007، مع مراعاة الطابع الطوعي لتمويل البرنامج وعلى الرغم من التأثير الكبير لبرامج البرنامج بالارتفاع الهائل في تكاليف النفط وما بدأ يخلفه ذلك من تأثير على أسعار الأغذية (واحتمال استمرار ذلك التأثير). وسلط المدير التنفيذي مؤخراً الضوء على الحاجة إلى تمويل إضافي كبير لمجرد الحفاظ على الوضع الراهن من حيث القوة الشرائية للبرنامج. وسوف يلزم رصد الأثر الكامل لتلك التطورات طيلة عام 2008.

مراقبة الإدارة لعملية إعداد الكشوف المالية

27- بعد استعراضنا لإعداد الحسابات السنوية لعام 2006 التي عُرضت على المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2007⁽⁴⁾، لفتنا الانتباه إلى خطر توزيع الإيرادات والمصروفات على الفترة المحاسبية غير الصحيحة، مما يعوق التقييم الدقيق لإدارة الأمانة للموارد وازدياد المخاطر أمام الانتقال بسلاسة إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في إعداد الكشوف المالية. وأكدت مراجعتنا لعملية إعداد الكشوف المالية للفترة 2006-2007 أن الأمانة قد سعت إلى تحسين الرقابة والإشراف الإداري من خلال إصدار خطوط توجيهية ومذكرات للموظفين، وتوفير التدريب المالي، وإجراء اختبارات للعينات للتأكد من صحة توزيع البنود المحاسبية على الفترة المحاسبية الملائمة.

28- وعلى الرغم من مواصلة الأمانة تحسين جودة ودقة المعلومات الواردة في الكشوف المالية فقد حددنا تسويات صافية بمبلغ 188 مليون دولار أمريكي في الكشوف التي عُرضت علينا في البداية لاستعراضها، وتم تصحيح ذلك قبل عرض الكشوف المالية على المجلس التنفيذي. ونشأت التسويات أساساً عن عدم دقة نقل السجلات المحاسبية إلى الكشوف المالية، أو عدم اتساق البيانات، أو حذف الأرقام المقارنة للفترة السابقة. ويعكس حجم التسويات الضغوط الواقعة على موظفي المالية في إعداد الحسابات في غضون ثلاثة أسابيع بعد انتهاء المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية من قيد المعاملات المحاسبية ومراجعة إقفال حساباتها.

(4) الوثيقة WFP/EB.A/2007/6-F/1

29- ونعتقد أن نقل الخبرة المالية إلى البيانات الميدانية وزيادة الرقابة الميدانية سيتيح إمكانية مواصلة الحد من عدم الدقة والتسويات المطلوبة في إعداد الكشوف المالية. وينبغي أن يكون الهدف هو تسجيل البيانات بشكل صحيح منذ البداية في الفترة المحاسبية الملائمة.

التوصية 7: نعيد التأكيد على التوصية التي تقدمنا بها بعد مراجعتنا للكشوف المالية لعام 2006 بشأن إمكانية نظر الأمانة في تقصير المدة النهائية لتسجيل الإيرادات والمصروفات بعد نهاية كل عام وقبل إقفال السجلات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية.

التقدم المحرز في إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

30- واصلنا خلال الفترة 2006-2007 العمل في تعاون وثيق مع الأمانة لتشجيع توضيح وتبسيط الكشوف المالية ومذكرات الحسابات استعداداً لانتقال البرنامج إلى تحسين الإبلاغ المالي والامتثال للمتطلبات الأكثر صرامة التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تغيير طريقة العرض خلال عام 2007

31- حسّنت الأمانة هذا العام من شفافية ووضوح مذكرات الحسابات التي تبين النتائج المالية خلال فترة السنتين. ويتيح التحول نحو الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المزمع تطبيقها خلال عام 2008، فرصة أخرى لزيادة وضوح المذكرات والسياسات المحاسبية؛ والاستفادة من تحسين طريقة العرض في الكشوف المالية.

نققات تقديم الخدمات

32- توضح المذكرة 3 في الكشوف المالية ما طرأ من تغييرات في طريقة العرض وما ترتب على ذلك من تعديلات أدخلتها الأمانة وذلك في الأساس لتحقيق ما يلي:

- إثبات المصروفات بعد تقديم الخدمات بدلاً من تسجيلها أثناء عقد الالتزامات الأصلية؛
- تجميع المصروفات (التي يصل مجموعها إلى 222 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007) التي تم تقديم الخدمة المتعلقة بها ولكن لم يتم تسلّم أي فواتير أو تأكيد من المورد؛
- الإقرار في المذكرة 2هـ بعد التزامات مالية مقدارها 415 مليون دولار أمريكي لم يكن قد تم تأكيد تقديم الخدمة المتعلقة بها حتى نهاية عام 2007.

33- وسوف يؤدي إثبات المصروفات بعد التسليم إلى الحد من مخاطر التحفظ بدون داع على الميزانية لتغطية الالتزامات غير الضرورية، لا سيما في نهاية السنة المالية في وقت قد تزداد فيه الضغوط على الميزانية.

34- وينبغي للأمانة خلال عام 2008 الكشف عن الميزانيات الأصلية والنهائية بمقارنة بالمصروفات المتحققة للامتثال لمتطلبات الإبلاغ عن الميزانية التي ينص عليها المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف ييسر ذلك شرحاً دقيقاً للفرق بين ما كان متوقعاً ومرخصاً بإنفاقه، وهو الميزانية، وبين ما تم إنفاقه فعلياً.

تكاليف الموظفين

35- توضح المذكرة 2 طاء، حسب ما تم إبلاغه للمجلس في يونيو/حزيران 2007⁽⁵⁾، سياسة جديدة لإثبات الالتزامات المتعلقة بمدفوعات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات الموظفين كمصروفات إذا كانت ناشئة عن خدمة سابقة. وفي ظل عدم موافقة المجلس التنفيذي على التمويل، ظلت الالتزامات البالغة 108 مليون دولار أمريكي المسجلة في المذكرة 12 غير ممولة وقت إعداد تقريرنا. وهذه النفقات الإضافية غير الممولة تؤكد الحاجة إلى الإدارة الفعالة لتكاليف دعم الموظفين كما هو مبين في القسم التوضيحي الوارد في المذكرة 14. وتكشف تكاليف دعم الموظفين عن زيادة من 558 مليون دولار في الفترة 2002-2003 إلى 782 مليون دولار في الفترة 2004-2005 (أي ما نسبته 40 في المائة)؛ و980 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 (بزيادة أخرى نسبتها 25 في المائة).

الإيرادات المؤجلة

36- يورد الكشف الثاني الإيرادات المؤجلة البالغة 151 مليون دولار أمريكي، ليسجل بذلك نوعاً جديداً مهماً من التمويل المرتبط بتعهدات المانحين متعددة السنوات بالمبالغ المعلن عنها المرتبطة بالسنوات المقبلة. وسوف تسجل الإيرادات المؤجلة في كشوف الإيرادات والمصروفات في الفترة المحاسبية الملائمة عندما يوافق المانحون على تقديم الأموال. وقد يساعد تسجيل تلك الأموال كإيرادات مؤجلة المجلس على تقييم مدى كفاية التمويل من خلال موازنة الموارد المتاحة مع الفترة المحاسبية التي تستخدم فيها تلك الموارد. وسيجري على وجه الخصوص مطابقة ما يرتبط بذلك من إيرادات دعم غير مباشرة بشكل أوثق مع التكاليف الإدارية ذات الصلة المتكبدة في الفترات المحاسبية المقبلة.

التوصية 8: **نشجع الأمانة على مواصلة تقدمها نحو تحقيق الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد الكشوف المالية، وهو ما ساعد بالفعل على تحسين النظر في خصوم الموظفين غير الممولة واتجاهات الزيادة في تكاليف الموظفين؛ وتحسين مطابقة النفقات مع الخدمات المقدمة والتمويل المرتبط بها.**

التدليس والإكراهيات والمبالغ المشطوبة والالتزامات الطارئة

37- أخطرتنا الأمانة أن البرنامج حدد خلال فترة السنتين 36 حالة من حالات التدليس الفعلي والافتراضي تزيد قيمتها التقديرية على 926 000 دولار أمريكي. وجرى خلال تلك الفترة شطب ما قيمته 4.5 مليون دولار أمريكي كخسائر لا يمكن استردادها بموجب البند 4 من المادة الثانية عشرة من النظام المالي، منها 865 000 دولار أمريكي نتيجة شطب أكثر من 723 000 دولار أمريكي من المبالغ المستحقة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتصفية السجلات المصرفية المستحقة منذ عام 2001. وفي كلتا الحالتين، تعذر الحصول على وثائق كافية لتوفير مبررات معقولة للمعاملات أو لاسترداد التمويل. وتسببت سبع سرقات نقدية في خسائر بلغت في مجموعها 983 21 دولار أمريكي.

(5) الوثيقة WFP/EB.A/2007/6-A/1

- 38- وبموجب البند 3 من المادة الثانية عشرة من النظام المالي، وافق المدير التنفيذي على إكراميات بما مجموعه 3.6 مليون دولار أمريكي، منها 3 ملايين دولار أمريكي مرتبطة بمدفوعات نهاية خدمة الموظفين، وجرى اعتمادها بشكل استثنائي في عام 2005، وتم إبلاغها للمجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2007.⁽⁶⁾
- 39- وتتناول المذكرة 22 في الكشوف المالية النزاع الجاري المتعلق باستخدام سلع قيمتها 31 مليون دولار أمريكي في برنامج النقد مقابل العمل في أحد البلدان المتلقية بدلاً من ترتيبات الغذاء مقابل العمل التي تم أصلاً التبرع بتلك السلع من أجلها. وبالنظر إلى استهلاك الغذاء وعدم التيقن من استرداد تلك السلع فإننا نرى أنه ينبغي تسجيل السلع في التقرير السنوي عن خسائر ما بعد التسليم الذي يُعرض على المجلس التنفيذي، على أن يتم إخطار المجلس في التقارير اللاحقة عن خسائر ما بعد التسليم بأي إجراءات تتخذ في صدد النجاح في استرداد تلك الخسائر.
- 40- وأخطرتنا الأمانة بالالتزامات الطارئة التي تقدر أقصى خسائرها المحتملة في البرنامج بما مقداره 6 ملايين دولار أمريكي حسب ما هو وارد في المذكرة 23 من الكشوف المالية.

التوصية 9: نشجع الأمانة على كفاءة سرعة تصفية المقبوضات المستحقة منذ أمد بعيد للحد من مخاطر شطبها بعد ذلك بسبب عدم توفر وثائق كافية لتحليل التمويل واسترداده بالكامل.

التوصية 10: نوصي بتسجيل جميع خسائر السلع في التقرير السنوي عن خسائر ما بعد التسليم الذي يُعرض على المجلس التنفيذي، على أن يتم الإبلاغ عن أي إجراء ينجح في استرداد خسائر معينة في التقارير اللاحقة المتعلقة بخسائر ما بعد التسليم.

متابعة تقرير المراجع الخارجي للفترة 2004-2005

- 41- قمنا، في إطار الممارسة السليمة المتعلقة بمراجعة الحسابات، باستعراض التقدّم الشامل الذي أحرزته الأمانة في الاستجابة لتوصيات المراجعة التي عُرضت على المجلس التنفيذي بشأن فترة السنتين السابقة. وارتبطت توصيات مراجعة حسابات الفترة 2004-2005 بتقريرنا عن الكشوف المالية للفترة 2004-2005⁽⁷⁾ والتقارير الإدارية عن تطوير شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات⁽⁸⁾، ومكتب الدعم في دبي⁽⁹⁾، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام⁽¹⁰⁾، والإبلاغ عن خسائر ما بعد التسليم⁽¹¹⁾، وإطار الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج⁽¹²⁾.
- 42- ويمكننا أن نؤكد أن الأمانة قد أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات المراجعة في كل مجال من تلك المجالات:

⁽⁶⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2007/5-B/1

⁽⁷⁾ الوثيقة WFP/EB.1/2005/5-D

⁽⁸⁾ الوثيقة WFP/EB.A/2005/6-B/Rev.1

⁽⁹⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-G/1

⁽¹⁰⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-C/1

⁽¹¹⁾ الوثيقة WFP/EB.1/2006-B/1

⁽¹²⁾ الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-D/1

- فيما يتعلق بمراجعتنا للكشوف المالية للفترة 2004-2005، قمنا بالنظر بعد ذلك في التقدّم المحرز في تقريرنا بشأن إعداد الكشوف المالية لعام 2006⁽¹³⁾ وقد تناولنا المسائل المتعلقة في الأقسام الملائمة من هذا التقرير.
- قدّمت الأمانة إلى المجلس تقارير منتظمة عن التقدّم المحرز في تطوير شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات المقرر حالياً الانتهاء منه بحلول يناير/كانون الثاني 2009. واستجابة لتوصياتنا بشأن إجراء استعراض مستقل للتنفيذ، انتهى خبير متخصص من كلية التجارة في دبلن من إجراء استعراض في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وسوف نواصل بحث تطوير شبكة البرنامج ونظامه العالمي حالما يدخل النظام طور التشغيل الكامل.
- قامت الأمانة بتنقيح إطار الإبلاغ وإدارة مكتب الدعم في دبي استجابة لتقريرنا. ويقدم المكتب تقاريره حالياً من خلال إدارة العمليات.
- ساند المجلس التنفيذي الأمانة في مشروعها المزمع للأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2008.
- جرى تحسين الإبلاغ السنوي عن خسائر ما بعد التسليم استجابة لتوصياتنا على الرغم من أننا سنواصل دراسة مدى كفاية تسجيل الخسائر كجزء من برنامج زيارتنا الميدانية.
- قمنا في الجزء الأول من استعراضنا للإدارة القائمة على النتائج بالنظر في الإطار والترتيبات التي وضعها البرنامج، كما استعرضنا بشكل منفصل التقدّم الذي أحرزه البرنامج في تقريرنا الثاني عن الإدارة القائمة على النتائج الذي سيعرض على دورة المجلس التنفيذي في خريف هذا العام.

(13) الوثيقة WFP/EB.A/2007/6-F/1

شكر وتقدير

43- أود أن أسجل تقديري لما أبداه المجلس التنفيذي وموظفو البرنامج من تعاون وما قدموه من مساعدة خلال عملية مراجعة الحسابات.

T. J. Burr

المراقب المالي والمراجع العام في المملكة المتحدة
المراجع الخارجي

الملحق ألف

نطاق المراجعة ونهجها

نطاق المراجعة

- تشمل المراجعة فحص حسابات البرنامج وكشوفه المالية للفترة المالية من 1 يناير/كانون الثاني 2006 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام المالي والاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية الملحقه به.

أهداف المراجعة

- يتمثل الهدف الرئيسي من المراجعة في تمكيننا من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت المصروفات المسجلة في الفترة المالية قد أنفقت على الأغراض التي اعتمدها المجلس التنفيذي؛ وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات مصنفة ومسجلة بشكل سليم وفقاً للنظام المالي؛ وما إذا كانت الكشوف المالية تعبر بأمانة عن الوضع المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

معايير المراجعة

- قمنا بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للمعايير المحاسبية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير منا تخطيط المراجعة وتنفيذها على نحو يكفل التأكد بصورة معقولة من أن الكشوف المالية خالية من أي بيانات غير صحيحة. وإدارة البرنامج مسؤولة عن إعداد هذه الكشوف المالية، أما مسؤوليتنا فهي إبداء الرأي في هذه الكشوف بناءً على الأدلة المستخلصة من عملية المراجعة.

نهج المراجعة

- وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، شملت عملية المراجعة إجراء استعراض عام للنظم المحاسبية وإخضاع السجلات المحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية للفحوص الاختبارية التي رأينا أنها ضرورية في هذه الظروف. وقد وضعت إجراءات المراجعة أساساً بغرض التوصل إلى رأي بشأن الكشوف المالية للبرنامج. وبناءً على ذلك لم يتضمّن العمل الذي قمنا به إجراء استعراض تفصيلي لجميع جوانب نظم المالية والموازنة، وينبغي ألا يُنظر إلى ما توصلنا إليه من نتائج على أنه بيان شامل عنها.
- وأجريت عملية المراجعة استناداً إلى فحوص اختبارية تم فيها إخضاع المعاملات المسجلة في جميع مجالات الكشوف المالية لاختبارات موضوعية. وتم إجراء فحص نهائي للتأكد من أن الكشوف المالية تعبر بدقة عن السجلات المحاسبية للبرنامج وأنه قد تم عرضها بشكل سليم.